تمييز الديمقراطية عن غيرها من المصطلحات القانونية ذات الصلة

١- الحرية والديمقراطية:

يعدّ مفهوم الديمقراطية أشمل من الحرية، ويرجع السّبب وراء ذلك لكون الدّيمقراطية تشمل مجموعةً من الأفكار والمبادئ التي تتمحور حول الحرية، إضافةً لامتلاكها مجموعةً واسعةً من الإجراءات، والممارسات السياسيّة التي تشكّلت عبر فترات طويلة، ويجدر بالذكر أنّ هناك مجموعة من الأساسيات التي يجب أن يمتلكها المجتمع من أجل تسميته بالمجتمع الديمقراطيّ، والتي تمَّ اختبارها من قِبل كلٍ من حقوق الإنسان، والحكم الدستورية.

وبهذا يمكن لنا تعريف الحرية بأنها: **مكنة الانسان دون ان يعيقة أي عائق خارج ارادته، فالحرية توجد عند كل أنسان وتفرضه طبيعته، وليس أي سلطة خارجة عنه، أي انها استقلال الفرد الذاتي، حيث يستطيع القيام بما يريد ولا يرغم على القيام بما لا يريده.**

٢- الشيوعية والرأسمالية والديمقراطية :

الشيوعية والرأسمالية والديمقراطية يوجد اختلاف بين كلٍّ من الشيوعية والديمقراطية والرأسمالية، إذ إنّ كلاً من تلك المفاهيم يُشير إلى نظام مُختلف عن الآخر، فالرأسمالية هي نظام اقتصادي تكون فيه مُلكيّة وسائل الإنتاج المتنوعة الخاصّة بالمجتمع تابعة لأفراد أو لمنظمات خاصة، ولا يحق للحكومة تملّكها، أو تحديد أسعار المنتجات أو طريقة توزيعها، بل يتم ذلك عن طريق المنافسة في السوق الحرّة. وهذا يتعارض مع المبدأ الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الشيوعي، والذي يعتبر نظاماً سياسياً واقتصادياً في ذات الوقت، أمّا الديمقراطية فلا تُعد نظاماً اقتصادياً كالرأسماليّة والشيوعيّة، إنّما تُعد نظاماً حكومياً، تكون فيه السلطة بيد الشعب، حيث يمارس الشعب سلطاته من خلال اختيار من يُمثّلهم بعد إجراء انتخاباتٍ حرةٍ بشكلٍ دوري.

٣- العلاقة بين الحقوق والحريات العامة للأفراد والديمقراطية:

الجميع على علم تام ان قضايا الديمقراطية تتمثل بفرض نشر قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون نفسها على الساحة الدولية، وهي من الاوليات الاساسية، " **لا يحق لأي شخص ان يحكم الاخرين دون رضاهم** "، اي ان الدولة والحكومة الديمقراطية ماهي الا حكومة من الشعب والى الشعب، والهدف الاساسي متمثل بصيانه حقوق المواطن وكرامته وتشجيع التنمية الاقتصادية بما تحوية من توفير للخدمات والاحتياجات الاساسية للمجتمع، " **اذا ضاق الشعب ذرعاً بحكومته فله مطلق الحرية الدستورية ان يغيرها** "، اي ان الامر مرهون بمسالة الثقة، وهو ما يكون منطلقاً اساسياً للمحافظة على **الحقوق الاساسية والحقوق السياسية وضمانات الديمقراطية اي العدالة القضائية.**

اركان الديمقراطية

تقوم الديمقراطية على عدة اركان او مبادئ وهي من خلال الاتي:

١- **احترام مبدأ الفصل بين السلطات:**

يعد من أهم المبادئ التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، أو أنه المبدأ الأساسي لجوهر الديمقراطية، وأهميته مماثلة لأهمية الدولة أو مبدأ سيادة الشعب، يعود هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو وتمثله في الفصل بين السلطات الثلاث: **التشريعية والتنفيذية والقضائية**، وكان تأثيرها هائلاً على النظام الديمقراطي للثورة الفرنسية، كما كان تأثير المفكر الفرنسي الكبير جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي"، الذي شدد فيه على نظرية سيادة الامة، ويدعو هذا المبدأ إلى:

أ. **حماية الحريات ومنع الاستبداد.**

ب. **ضمان احترام مبدأ سيادة القانون.**

ت. **حسن وإتقان أداء وظائف الدولة.**

٢- **احترام الحقوق والحريات الفردية:**

أن تتأسس الديمقراطية على فكرة الحرية ولذلك تسمى الديمقراطية بالديمقراطية الحرة، والمقصود بهذا المبدأ هو **أنه لكل فرد من أفراد الشعب حقوق وعلى قدم المساواة**، والحريات الفردية منذ القرن الثامن عشر تسمى **بالحريات التقليدية** لكي تتميز عن تلك الحريات والحقوق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت خلال القرن العشرين، وأضاف إعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية وأعطى أهم الأمثلة على الحقوق والحريات الفردية فنصت إحدى مواده الهامة على **أن غاية كل نظام سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية أي الفردية للإنسان وهي: الحرية والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم.**

ومن الأساسيات التي ينبغي على النظام الديمقراطي أن يتبعها في احترامه للحريات الفردية هو أن يسعى إلى ضمان حماية الحريات التالية لأفراد الشعب:

أ. **الحقوق والحريات الشخصية:** وتحوي الحق في الوجود الإنساني، حرية وحق الأمن، حرية التنقل، حرمة المسكن ...الخ.

ب. **الحقوق والحريات الفردية :** وتحوي حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، حرية الرأي والتعبير، حرية التعليم، حرية الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، حرية التجمع في المحافل والتنظيمات الحرة في ظل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني.

ت. **الحقوق والحريات الاقتصادية :** أي الحق في التملك للأموال والعقار وواجب الدولة في حماية ملكه وتأمين حقه القانوني في استعمال واستغلال هذا المال والتصرف فيه فيما يحقق الصالح الخاص ومن ناحية ثانية، حق كل فرد في مباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية الحرة والمشروعة كالتجارة، ومشروعات التجارية، والصناعية، والزراعية.

ث. **الحقوق والحريات السياسية :** وتتجمع حول فكرة أساسية هي حق المواطنين في المشاركة في الحكم والشؤون العامة للدولة والحريات السياسية التي تتضمن حق المشاركة الشعبية في الحكم أو السلطة وتشمل أيضاً حق الانتخاب والترشح.

٣- **الشعب يحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة:**

إن الانتخابات الحرة والنزيهة مهمة جدا في الديمقراطية، وهذا يعني أن جميع البالغين، كل من الرجال والنساء، يجب أن يكونوا قادرين على التصويت في الانتخابات البرلمانية. ولا يتعين على الأشخاص الذين يصوتون أن يخبروا الآخرين بما صوتوا له.

٤- **الأغلبية عادة ما تكون صاحبة القرار :**

في الديمقراطية، عادة ما تقرر الأغلبية. وهذا يعني أن الاقتراح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات يفوز في التصويت، ولا يُمكن لشخص واحد أن يقرر أي شيء ما لم يوافق أغلبية الناس على ذلك، ومع ذلك، لا يُمكن للأغلبية أن تتخذ قرارات تنتهك الدستور أو حقوق الإنسان، ولا يجوز للأغلبية أن تقمع الأقليات الموجودة في البلاد. والأقليات هي فئات مجتمعية ينتمي إليها عدد أقل من الناس مقارنة بالذين ينتمون إلى الأغلبية.

٥) لدى الشعب حقوق وحرية سياسية:

لكي تنجح الديمقراطية، من المهم أن يكون لدى الجميع حرية تكوين الرأي وحرية قول ما يريدون. ويُطلق على ذلك اسم حرية الرأي. وينبغي أن يكون جميع الأشخاص قادرين أيضًا على التعبير عن آرائهم، على سبيل المثال في الصحف أو الراديو أو التلفزيون. ويُطلق على ذلك اسم حرية التعبير عن الرأي وحرية الطباعة. ومع ذلك، لا يجوز استخدام حرية التعبير عن الرأي لنشر الكراهية والتشهير بالأشخاص والجماعات الأخرى. كما ينبغي أن يكون الناس قادرين أيضًا على الاجتماع في مجموعات للتظاهر ضد شيء لا يعتقدون أنه يسري بشكل جيد في المجتمع. ويُطلق على ذلك اسم حرية التجمع.

ويتضح لنا من خلال ما تقدم : إن حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الطباعة وحرية التجمع هي أمثلة على الحريات والحقوق السياسية. وعادةً ما تكون هذه الحريات والحقوق منصوص عليها في دستور الدولة.